الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

النفط الكويتي ينخفض إلى 50,07 دولارا

انخفض سعر برميل النفط الكويتي 73 سنتا ليبلغ 50,07 دولارا مقابل 50,80 دولارا وفقا للسعر المعلن امس من مؤسسة البترول الكويتية. وفي الأسواق العالمية تراجعت أسعار النفط امس في تعاملات ضعيفة قبل عطلات عيد الميلاد ورأس السنة الجديدة لتبدد بعض المكاسب التي حققتها في الجلسة السابقة. وتدور أسعار النفط قرب أعلى مستويات بلغتها منذ منتصف العام الماضي بدعم من اتفاق المنتجين في منظمة البلدان المصدرة للنفط «أوبيك» وخارجها بخفض الإنتاج بنحو 1,8 مليون برميل يوميا اعتبارا من مطلع العام المقبل.

مدفوعة بنشاط غير مسبوق لـ «التجاري» و«الاستثماري»

«بيتك»: باستثناء السكني.. قيمة التداولات العقارية بنوفمبر تقفز لأعلى زيادة شهرية في 2016

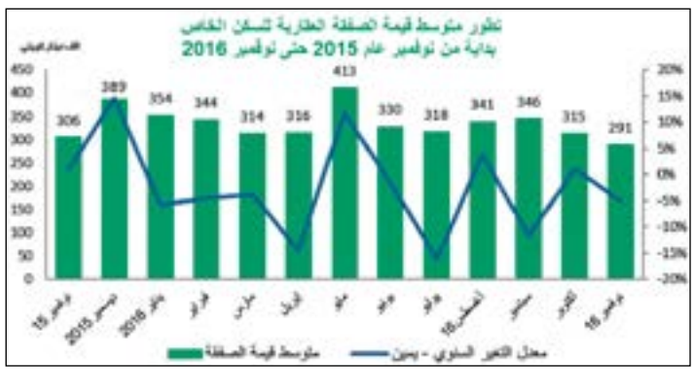

أشار تقرير صادر عن بيت التمويل الكويتي «بيتك» الى ان قيمة التداولات العقارية قفزت في نوفمبر بأعلى زيادة شهرية خلال العام الحالي وصلت إلى 38٪ مدفوعة بنشاط شهري غير مسبوق في القطاع التجاري وكذلك زيادة شهرية كبيرة في القطاع العقاري الاستثماري، برغم الانخفاض الشهري في القطاع العقاري السكني. لكن هذه المستويات المرتفعة لقيمة التداولات العقارية في نوفمبر أدنى بنسبة 29٪ مقارنة بذات الشهر من العام الماضي نظرا لتراجع القطاعات العقارية باستثناء التجاري الذي تحسن بشكل محدود.

وقال التقرير ان متوسط قيمة الصفقة العقارية على أساس شهري ارتفع في نوفمبر بـ 44٪ أي أعلى نسبة شهرية خلال ثلاثة أعوام مضت، كما زاد متوسط قيمة الصفة في القطاعات العقارية باستثناء السكني، وتراجع متوسط قيمة الصفقة العقارية في نوفمبر بنسبة 9٪ وللمرة الثالثة على التوالي مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي وصاحب ذلك انخفاض متوسط قيمة الصفقة في جميع القطاعات.

كما تراجعت قيمة التداولات العقارية للسكن الخاص في نوفمبر بأكثر من 14٪ عن قيمتها في أكتوبر، لذلك انخفض متوسط قيمة الصفقة بنسبة 8٪، بينما ارتفعت قيمة تداولات العقارات الاستثمارية بما يفوق 15٪ خلال نوفمبر

رغم الارتفاع.. قيمة التداولات تظل أدنى بـ 29٪ مقارنة مع نوفمبر 2015

متوسط قيمة الصفقة يرتفع 44٪.. أعلى نسبة شهرية في 3 سنوات

قيمة تداولات العقار السكني تتراجع 14٪ على أساس شهري

ويظهر هذا في زيادة متوسط قيمة الصفقة من العقار الاستثماري بنسبة 8٪ على أساس شهري في نوفمبر، أما تداولات العقارات التجارية فقد تضاعفت في نوفمبر إلى نحو ثمانية أضعاف قيمتها في أكتوبر وهو ما دفع متوسط قيمة الصفقة في هذا القطاع لتبلغ في نوفمبر 5 أضعاف قيمتها في أكتوبر، وقد تركزت تداولات العقارات التجارية خلال نوفمبر في نحو 6 بيعات لمساحة تصل إلى 30,500 متر مربع منهم أرضين في منطقة صباح الأحمد البحرية بقيمة تصل إلى 45 مليون دينار وأرضين أخرتين بقيمة تصل إلى 14 مليون دينار في ذات المنطقة، كما تركزت قيمة التداولات في منطقة السالمية لأرض تجارية قدرها 8 ملايين دينار، وفي منطقة شرق بقيمة تصل إلى 7 ملايين دينار.

وبين التقرير انه على أساس سنوي فقد انخفضت قيمة تداولات القطاع السكني بنسبة 25٪ مقارنة بالعام الماضي لذلك انخفض متوسط قيمة الصفقة بنسبة 5٪، أما العقارات الاستثمارية فإنها شهدت مزيدا من التراجع السنوي لقيمة تداولاتها في نوفمبر منخفضة بنسبة 42٪ مقارنة بنفس الشهر من العام الماضي وانعكس ذلك على متوسط قيمة صفقة العقار الاستثماري الذي تراجع بنسبة 26٪، في حين تحسن أداء القطاع التجاري مرتفعا بنسبة 2٪ على أساس سنوي لكن ذلك لم يؤثر على متوسط قيمة الصفقة من العقار التجاري الذي انخفض بنسبة قدرها 15٪.

التداولات الإجمالية

وذكر التقرير ان قيمة التداولات العقارية في نوفمبر نشطت بشكل لافت مقارنة بقيمتها في أكتوبر مصححة بذلك اتجاهها النزولي الذي بدأ منذ عامين، فقد فاقت قيمة التداولات 232 مليون دينار في نوفمبر الذي يأتي في المرتبة الرابعة خلال العام من حيث القيمة، حيث زادت التداولات بنسبة كبيرة وصلت 38٪ أي بما يفوق 64 مليون دينار، ويأتي هذا بعد ارتفاع شهري وصل إلى 35٪ في أكتوبر لكن تلك المعدلات الشهرية ما زالت متذبذبة بشكل واضح. في حين يأتي نوفمبر بثاني أعلى زيادة شهرية لنفس الشهر في 5 أعوام مضت، وبرغم تلك المستويات المرتفعة في نوفمبر العام الحالي إلا أنها أدنى بنسبة كبيرة قدرها 29٪ من تداولات نفس الشهر العام الماضي، وما زالت معدلات التغير السنوي تسير في اتجاه تنازلي واضح منذ المستويات غير المسبوقة في العام قبل الماضي.

المبيعات اليومية

ولفت التقرير الى زيادة متوسط المبيعات العقارية اليومية في نوفمبر مقارنة بشهر أكتوبر، وبلغ أيام التداول 22 يوما مقابل 21 يوما في أكتوبر، وقد بلغت قيمة التداولات اليومية 10,5 ملايين دينار في نوفمبر وهي أعلى مستوى في النصف الثاني من العام الحالي، وزادت بنسبة 38٪ مقارنة مع متوسط المبيعات اليومية في أكتوبر، لكن ذلك المتوسط اليومي انخفض بنسبة قدرها 29٪ مقارنة بشهر نوفمبر العام الماضي، وما زالت هذه المعدلات تتسم بالتذبذب الواضح.

العقود والوكالات

وأشار التقرير إلى زيادة التداولات العقارات المسجلة بالعقود في نوفمبر بنسبة كبيرة قدرها 38٪ عن أكتوبر لتصل قيمتها لنحو 215 مليون دينار، مرتفعة للشهر الثاني على التوالي وهو ما كسر اتجاهها التنازلي المتواصل منذ فترة إذ تسير معدلاتها الشهرية في اتجاه تصاعدي واضح. لكن قيمة تداولات العقود انخفضت بنسبة 33٪ مقارنة بشهر نوفمبر العام الماضي وبذلك تسير معدلاتها السنوية في اتجاه تنازلي.وقد ارتفعت التداولات العقارية بالوكالات إلى أكثر من 14 مليون دينار في نوفمبر بزيادة نسبتها 39٪ مقارنة بقيمتها في أكتوبر لكن قيمة هذه التداولات ما زالت متذبذبة، وقد ارتفعت بنسبة 152٪ مقارنة بها في العام الماضي وربما تشهد مزيدا من الارتفاع على المدى البعيد.

باقي التفاصيل على موقع «الأنباء» الالكتروني

السعودية: لا ضرائب على المواطن أو المقيم

نفى وزير المالية السعودي محمد الجدعان وجود أي خطط لفرض ضرائب على دخل المواطن أو الفرد المقيم أو أرباح الشركات السعودية. وقال إن الحكومة وعدت بسداد مستحقات القطاع الخاص، ووفت بوعودها، حيث سددت جميع طلبات المستحقات التي وصلت إلى الوزارة قبل 3 أسابيع، وما وصل في الأسابيع الثلاثة الأخيرة سيصرف خلال الشهرين القادمين.

وأكد الوزير التزام الحكومة بوثيقة موجودة على موقع الوزارة لسداد مستحقات القطاع الخاص خلال 60 يوما. وأشار إلى أنه في ظل تقلبات أسعار النفط، كان من المهم في ضوء «رؤية 2030» التركيز على تحقيق مبادرات التحول الوطني المعلن عنها، والتركيز على الإنفاق على المجالات والقطاعات التي تحقق أكبر عائد للاقتصاد، وذلك الذي يعود بالنفع على المواطنين ويؤدي إلى نمو القطاع الخاص الذي يعد شريكا أساسيا للحكومة في تطوير اقتصاد البلاد، ورفع مستوى التوظيف وخفض البطالة.

إلغاء الدعم وتعويض السعوديين بمبالغ نقدية شهرية

أعلنت السعودية تجميع كل أشكال الدعم الحكومي لمواطنيها تحت مظلة واحدة، يطلق عليها اسم «حساب المواطن»، وستدفع الدولة بموجب هذا الحساب للأسر السعودية مبالغ نقدية مباشرة كل شهر بموجب المعايير التالية:

- فتح حساب المواطن السعودي الموحد أول فبراير 2017.
- التقدم ببيانات الدخل وعدد أفراد الأسرة.
- تسلم أول تعويض نقدي يونيو 2017.
- تفعيل الأسعار الجديدة للطاقة يوليو 2017.
- 25 مليار ريال لتعويض السعوديين عن عام 2017.
- تقسيم الفئات المستحقة للدعم لـ 5 شرائح حسب دخل الأسرة.
- كل أسرة يقل دخل أفرادها الشهري عن 20160 ريال تستحق الدعم.
- تعويض 100٪ لأصحاب الدخل المنخفض بـ 1200 ريال شهريا (الدخل من 0 ـ 11999 ريال شهريا).
- تعويض 75٪ لأصحاب الدخل المتوسط بـ 1000 ريال شهريا (الدخل من 12000 ـ 15299 ريال شهريا).
- تعويض 50٪ لأصحاب الدخل فوق المتوسط بـ 600 ريال شهريا (الدخل بين 15300 ـ 20159 ريال شهريا).
- لن تتلقى الأسر التي يزيد دخلها على 20160 ريال شهريا الدعم.
- هناك متوسط للاستهلاك المقبول شهريا من المواد المشمولة بالدعم مثل الكهرباء والمياه والبنزين.
- سيكون الحساب مظلة شاملة لكل أشكال الدعم السكني والصحي والتنمية الاجتماعية الطاقة وغيرها لاحقا.
- سيجري تعديل قيمة الدعم المستحق للأسرة السعودية تبعا لتغير دخلها وتغير استهلاكها.

رسوم جديدة للعمالة الوافدة في السعودية.. تدفع شهرياً

استحدثت الخطط والبرامج الجديدة التي أعلنتها السعودية عددا من الإجراءات، التي تهدف إلى تنويع مصادر الدخل، ودعم القطاعات الاقتصادية التي يتواجد فيها أعداد قليلة من العمالة السعودية، مقارنة بأعداد العمالة الوافدة.

ومن بين هذه البرامج ما يعرف باسم «المقابل المالي»، والذي سيطبق بدءا من النصف الثاني من العام المقبل 2017.

وبحسب ما تم إعلانه ففي عام 2017، سيتم تطبيق رسوم شهرية على المرافقين والمرافقات فقط، للعمالة الوافدة في السعودية بواقع 100 ريال عن كل مرافق، والتي تستهدف توفير مليار ريال بنهاية العام.

وفي عام 2018، سيتم تطبيق رسوم على الأعداد الفائضة عن أعداد العمالة السعودية في كل قطاع بواقع 400 ريال شهريا عن كل عامل وافد، فيما ستدفع العمالة الأقل من أعداد العمالة السعودية 300 ريال شهريا، وسيدفع كل مرافق 200 ريال شهريا.

ومن المستهدف تحصيل 24 مليار ريال في 2018، من برنامج المقابل المالي للعمالة الوافدة.

وفي 2019، سيتم زيادة المقابل المالي للعمالة الوافدة في القطاعات ذات الأعداد الأقل من السعوديين إلى 600 ريال شهريا، وفي القطاعات ذات الأعداد الأعلى من السعوديين إلى 500 ريال شهريا، على أن يرتفع مقابل كل مرافق إلى 300 ريال شهريا، وسيتم تحصيل 44 مليار ريال.

وفي عام 2020، سيتم تحصيل 800 ريال على الأعداد الفائضة من العمالة الوافدة عن أعداد العمالة السعودية، فيما سيكون المقابل 700 ريال، على العمالة الأقل من أعداد العمالة السعودية في نفس القطاع، على أن يتم تحصيل 65 مليار ريال.

روسيا: سنخفض إنتاجنا ونتعاون مع «أوبيك»

موسكو ـ رويترز: قال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين امس إن بلاده ستخفض إنتاجها من النفط وستتعاون مع منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبيك» لدعم أسعار النفط العالمية. وقال بوتين في مؤتمر صحافي يعقده بمناسبة نهاية العام إنه يأمل بأن تتماسك أسعار النفط عند المستويات الحالية فوق متوسط سعر الخام البالغ 40 دولارا للبرميل المحتسب في ميزانية روسيا.

واشار الى إن موازنة البلاد المعتمدة على النفط ستتلقى 1,75 تريليون روبل (28,65 مليار دولار) إضافية العام المقبل إذا بلغ متوسط سعر النفط 50 دولارا للبرميل.

وقال بوتين إن الموازنة الحكومية الروسية تلقت مدفوعات من جهاز قطر للاستثمار وشركة جلينكور لتجارة السلع الأولية مقابل حصة في شركة روسنفت النفطية العملاقة، وإن ملكية جلينكور وقطر لحصة في روسنفت سيكون لها تأثير إيجابي على إدارة الشركة الروسية.

«إيه بي إن أمرو»: «الفيدرالي» قد يرفع الفائدة 4 مرات خلال 2017

قال كبير محللي قسم النقد الأجنبي في بنك «إيه بي إن أمرو» إن الدولار يبدو متجها نحو مزيد من الارتفاع، مشيرا إلى احتمال رفع مجلس الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة أكثر من المتوقع خلال العام المقبل.

وأضاف «روي تيو» خلال لقاء مع «سي إن بي سي» امس، أنه يتوقع رفع الفائدة الأميركية 3 مرات خلال العام المقبل كما ألمح الفيدرالي، مؤكدا في الوقت ذاته أن هناك تكهنات في السوق تشير إلى احتمال رفع الفائدة 4 مرات في 2017. وتابع: نتوقع أن يواصل الدولار ارتفاعه حتى نهاية عام 2017، لكن أعتقد أن ذلك قد يحدث على المدى القريب بوتيرة هادئة، لذا أوصينا بشراء الدولار بعد فوز «دونالد ترامب» بالانتخابات الرئاسية الأميركية ومع ذلك يجب الحذر قليلا.

وأردف أنه لا أحد يعرف يقينا ما هي التدابير الفعلية التي ستفرزها سياسات الرئيس المنتخب ترامب، مضيفا أن قوة الدولار قد تؤثر سلبا على الصادرات الأميركية وأرباح الشركات.

يولد طاقة تكفي لإنارة مدينة من 5 آلاف شخص أول طريق لإنتاج الطاقة الشمسية

باريس ـ أ.ف.ب: دشنت السلطات الفرنسية اول طريق ينتج الطاقة الشمسية في العالم وهي تقنية قيد الاختبار تأمل في تصديرها الى العالم. ويمتد هذا الطريق التجريبي على كيلومتر واحد ليتيح توليد طاقة تعادل ما يكفي لإنارة مدينة يسكنها 5 آلاف شخص، بحسب مؤسسة «كولاس» التابعة لمجموعة «بويغ» المسؤولة عن المشروع. وبلغت تكلفة هذا المشروع 5 ملايين يورو مولتها مساعدة حكومية.

وقالت وزيرة البيئة الفرنسية سيغولان رويال «انها فكرة عبقرية، يستفاد (في توليد الطاقة) من مساحة تستخدم لوظيفة أخرى من دون المس بالأراضي الزراعية في البلدان المكتظة».

وتثير هذه الفكرة اهتماما خارج فرنسا ايضا، اذ تجري اختبارات مشابهة في هولندا وألمانيا والولايات المتحدة. وتقضي هذه الفكرة بوضع ألواح شمسية لانتاج الكهرباء لا تزعج احدا على طرق لا تكتظ فيها السيارات. لكن من سلبيات هذه الفكرة ان الألواح المسطحة تنتج طاقة اقل من الألواح المنحنية، كما ان تكلفة انتاج الطاقة منها اكبر من تلك الألواح التي توضع على سطوح المباني.

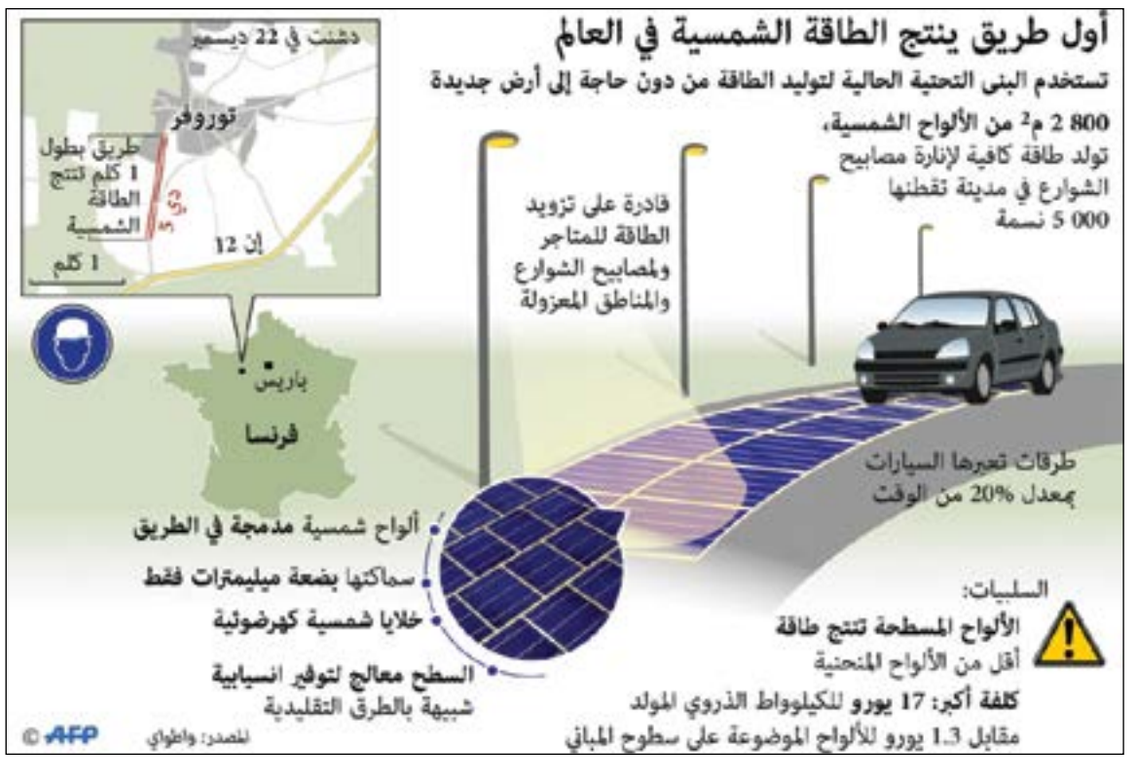

«دويتشه بنك» سيدفع غرامة بـ 7,2 مليارات دولار لأميركا

برلين ـ أ.ف.ب: توصل مصرف «دويتشه بنك» الألماني إلى اتفاق مع وزارة العدل الأميركية، يلزمه بدفع مبلغ إجمالي قدره 7,2 مليارات دولار بينها غرامة بقيمة 3,1 مليارات دولار، بسبب دوره في أزمة الرهن العقاري. وأعلن المصرف الألماني أنه سيدفع أيضا 4,1 مليارات دولار بشكل «تخفيضات للمستهلكين» مثل إعادة النظر في شروط القروض التي منحها. وكانت السلطات الأميركية أعلنت في سبتمبر أنها تطلب 14 مليار دولار من هذا المصرف المتهم ببيع رهون عقارية غير سليمة تم تحويلها إلى خدمات مالية، بين 2006 و2008 رغم معرفته بالوضع. ورد المصرف الذي يتخذ من فرانكفورت مقرا له، حينذاك إنه «لا ينوي» دفع هذا المبلغ أو أي مبلغ قريب منه. وقال «دويتشه بنك» إن هذه الغرامة ستؤثر على أدائه في الفصل الرابع من 2016 بما يعادل 1,7 مليار دولار، مؤكدا أن تسوية هذا الخلاف لن يكون لها «تأثير كبير» على نتيجة العام 2016.

تسوية بين «كريدي سويس» والسلطات الأميركية بـ 5,3 مليارات دولار بسبب تضليل المستثمرين

زوريخ ـ رويترز: قال بنك كريدي سويس امس إنه وافق مبدئيا على دفع 2,48 مليار دولار للسلطات الأميركية لتسوية مزاعم بأن البنك السويسري ضلل المستثمرين في أوراق مالية مدعومة برهون عقارية سكنية باعها قبل الأزمة المالية العالمية في 2008.

وذكر البنك في بيان أنه سيدفع أيضا 2,8 مليار دولار لمساعدة المستهلكين على مدى خمس سنوات من التسوية، مضيفا أن الصفقة خاضعة للتفاوض على الوثائق النهائية وموافقة مجلس إدارته. ويتماشى الاتفاق النهائي مع المبلغ الذي طلبته وزارة العدل من كريدي سويس في مرحلة سابقة من المفاوضات والذي يتراوح بين 5 و7 مليارات دولار، حسبما ذكرت «رويترز» يوم الاثنين. وجاءت هذه الأنباء بعدما اتفق دويتشه بنك على تسوية بقيمة 7,2 مليارات دولار مع وزارة العدل الأميركية في قضية تتعلق ببيعه أوراقا مالية مدعومة برهون عقارية.

وتسلط هذه الاتفاقات الضوء على جهود وزارة العدل الأميركية الرامية إلى محاسبة البنوك الأوروبية على الأوراق المالية الرديئة التي ساهمت في انهيار سوق الإسكان الأميركية، وقاضت الوزارة بنك باركليز بسبب مزاعم مماثلة.